مستقبل الاقتصاد اليمنى
وتحديات القرن الحادى والعشرين

فضل على مثنى*

مقدمة

تعد اليمن واحدة من الدول النامية التى عاشت ردحا زمنيا طويلا تحت وطأة الاستعمار، وقد انعكس ذلك على أوضاع اليمن المختلفة، وليس بخافٍ على أحد ما ترثه الشعوب من جراء الاستعمار. وقد استمر هذا الوضع حتى قيام ثورتى سبتمبر ١٩٦٢ وأكتوبر ١٩٦٣ اليمنيتين اللتين كان لهما الفضل فى إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة غيرت من بنية المجتمع وحركة عملية التطور، وأدت إلى انفتاح الاقتصاد اليمنى على العالم الخارجى وربطته بالتطورات الجارية على الصعيدين الإقليمى والدولى. وعلى الرغم من ذلك فإن اليمن لم تتمكن من تجاوز الوضع الاقتصادى الموروث وتحقيق تنمية حقيقية ترتقى به إلى مستوى الطموح أسوة بالدول الأخرى. وقد ظل الاقتصاد اليمنى يتصف بجملة من الخصائص لعل أبرزها:

- الاعتماد الكلى على الموارد الخارجية من هبات ومساعدات وقروض فى تمويل الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى.

---

* باحث يمنى بمعهد البحوث والدراسات العربية.

- ضعف النمو، والعجز عن تعبئة الموارد المحلية المادية والبشرية وتسخيرها لصالح التنمية.

- الانفتاح الاقتصادى غير المنظم، فضلا عن ضعف النمو والتراجع فى الإنتاج وشح الموارد المحلية وضعف الاستثمار وندرته.

لقد عانى الاقتصاد اليمنى من مشكلات واختناقات حادة، من أبرزها تزايد حجم المديونية الخارجية، والعجز فى الميزان التجارى الذى بلغ خلال المدة ١٩٨٦ - ١٩٨٩م ٥٥٣٤,٢ مليون دولار، وهو العام الذى سبق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية[١].

ونتيجة لذلك، ولما يجرى على الصعيد الدولى والإقليمى من مستجدات ومتغيرات، رأى اليمنيون أنه لا سبيل أمام الوقوف ضد التحديات الاقتصادية إلا بتوحد اليمن فى ظل كيان واحد يقف بصلابة لمواجهة الواقع. وهذا ما حصل عند إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ٢٢ مايو ١٩٩٠ م.

وكان من الطبيعى أن ترث دولة الوحدة إرثا متراكما من المشكلات الاقتصادية، وأن يواجه الاقتصاد اليمنى صعوبات كبيرة. ويمكن للمهتم المتتبع للوضع الاقتصادى اليمنى، أن يستنتج أن الاقتصاد اليمنى فى مأزق، وأنه يعانى من اختلالات هيكلية حادة، وركود وتباطؤ فى معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة، ونمو معدلات البطالة، والعجز المتصاعد فى الميزانية العامة للدولة[٢] وميزان المدفوعات.

لهذا فإن اليمن انطلاقا من إدراكها العميق بأهمية ما وصل إليه الوضع الاقتصادى، ولتفادى الاختلالات القائمة، والقيام بتنمية اجتماعية واقتصادية شاملة - قامت بالإصلاح الاقتصادى، الذى حددت من خلاله أبرز المهام العاجلة للارتقاء بالاقتصاد اليمنى إلى مستوى يجعله قادرا على مواكبة المستجدات الراهنة واللاحقة.

ومن خلال هذه الدراسة أجد أنه من اللائق الإشارة إلى المأزق الاقتصادى ومكان الخلل الذى أدى إلى المشكلات الاقتصادية وتشخصيها والبحث فى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى نشوء هذا المأزق الاقتصادى وتحليل هذه الأسباب، مع التركيز على المرحلة التى تلت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠- ١٩٩٧ م، والإشارة إلى أبرز ما اتخذته الدولة من إجراءات بهدف الإصلاح الاقتصادى. كما أننا سوف نشير إلى تحديات القرن الحادى والعشرين التى سوف يواجهها الاقتصاد اليمنى، علاوة على إبراز بعض المقترحات التى ارتأينا أنها سوف تساعد على الخروج من الوضع القائم.

وتتكون الدراسة من مبحثين رئيسيين؛ يتناول الأول ملامح الاقتصاد اليمنى، ويستعرض الآخر مستقبل الاقتصاد اليمنى وتحديات القرن الحادى والعشرين.

المبحث الأول

ملامح الاقتصاد اليمنى

١ – مكان الخلل الذى أدى إلى المشكلات الاقتصادية :

أولا : اختلالات هيكلية :

أ – اختلال بين العرض والطلب :

إن الانفتاح على اقتصاد السوق أدى إلى انفتاح شديد على الاستهلاك ، كما أن تراجع الإنتاج المحلى وعدم اتساع الأنشطة الاقتصادية أدى هو الآخر إلى تناقص إنتاج السلع والخدمات ، فتولد من جراء ذلك التناقض بين العرض والطلب ؛ الأمر الذى ترتب عليه اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الفجوة بين العرض والطلب . ونتيجة لظروف البلاد وما تعانيه من ندرة النقد الأجنبى ، علاوة على العجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة لم يكن هناك من مخرج سوى اللجوء إلى الإصدار النقدى لتمويل الاستيراد ومواجهة الإنفاق الجارى . ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التضخم ، وزادت الأسعار ، وظهر الركود الاقتصادى .

ب – اختلال بين الموارد والإنفاق الكلى :

إن الزيادة فى الإنفاق الكلى قد بدت واضحة خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ م ، ويشير الجدول رقم (١) بوضوح إلى عجز فى الموارد تقدر نسبته خلال الأعوام ١٩٩١ – ١٩٩٧ على التوالى : ٢٣٪ ، ٢٧٪ ، ٢١٪ ، ١٧٪ ، ١٥٪ ، ١٨٪ ، ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

جدول (١)

الفارق بين الناتج المحلى الإجمالى والاستهلاك الكلى

للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٨ م (بملايين الريالات)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى	الاستهلاك الكلى	الفرق
١٩٩١	١١٢٤٣٤	١٣٢٧٨٣	(٢٠٣٤٩)
١٩٩٢	١٣٥٩٤٩	١٥٧٢٦٥	(٢١٣١٦)
١٩٩٣	١٧٠٢٩٨	٢١٢٦٦٦	(٤٢٣٦٨)
١٩٩٤	٢٢١١٠٣	٢٥٤٧٦	(٣٣٦٤٣)
١٩٩٥	٢٩٤٢٥٢	٣١١٦٥٧	(١٧٤٠٥)
١٩٩٦	٤٨٩٦٢	٣٦٢٣٢١	(١٢٤٦٤١)
١٩٩٧	٥٢٢٠٢٤	٤١٦٤٥٧	(١٠٥٥٦٧)

المصدر « كتاب الإحصاء السنوى » لعام ١٩٩٧م، ص ٣٥٠- ٣٥١.

جـ - اختلال فى الموازين الاقتصادية :

يأتى فى مقدمة هذا الاختلال العجز المتصاعد فى الميزان التجارى وتفوق حجم الواردات على الصادرات بأكثر من ثمانية أضعاف ، علما بأن الصادرات تشمل إعادة الصادرات ، وضمنها الصادرات وإعادة الصادرات البترولية التى زادت من ٤٤٣١٠,٢ مليون ريال فى عام ١٩٩٢ إلى ١٧٤٩٠٠,٣ مليون ريال عام ١٩٩٧ ، مسجلة بذلك نسبة قدرها ٦٩٪ من إجمالى الصادرات[٣] .

كما أن الحساب الجارى يعانى أيضا من عجز ارتفع من ٦٦١,٢ مليون

دولار عام ١٩٩١ إلى ١٦٨٤,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ م، كما وصل عجز ميزان المدفوعات[٤] خلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٧ م على التوالى ٧٨٩,٩، ١٣٨٨,١ مليون دولار. وتعد هذه الاختلالات فى الموازين الاقتصادية مؤشرا لانكشاف الاقتصاد اليمنى أمام الاقتصاد الخارجى.

جدول (٢)

الميزان التجارى للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٧ م (بملايين الريالات)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩٩١	١٨٨٦٧	٨٣١٦	(١٠٥٥١)
١٩٩٢	٢٤٤١٠	٧٩١٨	(١٦٤٩٢)
١٩٩٣	٣١٠٧٦	٥٦٩٣	(٢٥٣٨٣)
١٩٩٤	٣٣٨٨٣	٧٣٣٣	(٢٦٥٥٠)
١٩٩٥	٢٥٠٧٠	١١٢١٦	(١٣٨٥٤)
١٩٩٦	٦٤٥٩١	٧٩٤٣٤	(١٤٨٤٣)
١٩٩٧	١٩١٨٦٦	٢٥١٨٣٠	(٥٩٩٤٤)

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية، تحليل سياسة التجارة الخارجية فى ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى - صنعاء - سبتمبر ١٩٩٧م، ص ٥١.

ثانيا : انخفاض معدلات النمو الاقتصادى :

حقق الناتج المحلى الإجمالى خلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٧ على التوالى،

بالأسعار الجارية، قيمة مقدارها ٨٩,٢٩٠، ١٠٦,٣١٢، ١٢٩,١١١، ١٦٤,٠١٢، ٢٠٩,٤٣٨، ٢٢١,٢١٠، ٢٤٥,٣٠١ مليون ريال[٥]؛ أى أن معدلات النمو بالأسعار الجارية هى ١٩,١٪، ٢١,٤٪، ٢٧,٠٪، ٢٧,٧٪، ٢٤,٣٪، ٢٢,١٪، ٢٠,٩٪، وقد بلغت هذه المعدلات بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة المصدر ١,٠٪، ٤,٠٪، ٤,٨٪، ٢,٩٪، ٢,٧٪، ٢,٥٪، ٢,٣٪؛ أى أن متوسط معدل النمو إذا سلمنا بهذه الأرقام خلال هذه المدة لم يتجاوز ٢,٥ ٪ وهو معدل لا يتناسب إطلاقا مع معدل النمو السنوى للسكان الذى يصل إلى ٣,٧ ٪[٦].

أما نصيب الفرد من الناتج القومى خلال المدة نفسها بالأسعار الجارية فقد سجل الأرقام الآتية: ٧٠٣٠، ٧٩٧٩، ٩٣٧٨، ١١٤٦٢، ١٤٠٥٢، ١٥٦٤٠، ١٥٨٤٥ ألف ريال. وإذا قارنا ذلك بمعدلات التضخم وأسعار الصرف نجد أن متوسط نصيب الفرد خلال هذه المدة لا يتجاوز ٢٠٠ دولارٍ. وتعكس جميع هذه الأرقام بطبيعة الحال انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، وتدهورا حقيقيا لمستوى الدخل.

ثالثا: الركود الاقتصادى:

يعد النمو المتسارع لمعدلات التضخم من أهم مؤشرات الركود الاقتصادى فى اليمن؛ إذ بلغ بحسب المصادر الرسمية عام ١٩٩١ حوالى ٣٠٪، وارتفع عام ١٩٩٧م بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠٠٪، وارتفع عرض النقد خلال الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢م بمتوسط قدره ٢١٪ ليصل عام ١٩٩٧ إلى نسبة ٣٥٪[٧].

رابعا : العجز فى الميزانية العامة للدولة :

أخذ العجز فى الميزانية العامة للدولة يتصاعد بصورة لم يسبق لها مثيل ؛ حيث وصل عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ م إلى ٦١٠ مليارات ريال ، وسجل فى نهاية عام ١٩٩٤ م مبلغا قدره ٤٤,٨ مليار ريال ، إلا أنه فى الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ أخذ يتناقص على التوالى ٥,٥، ٤,٦، ٣,١ مليار ريال . هذا العجز فى الميزانية العامة للدولة ، علاوة على المديونية الخارجية التى تقدر بـ ٤ مليارات دولار[٨] ، بعد تخفيف جزء من الديون المستحقة لما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى سابقا ، من خلال التنسيق مع نادى باريس ، بالإضافة إلى أعباء تلك المديونية ؛ كل ذلك صار يشكل وجها من وجوه المشكلات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد اليمنى .

خامسا : البطالة :

وواقع الأمر أن البطالة لم تكن هم اليمن وحدها ، فجميع دول العالم تعانى من هذه المشكلة ، غير أن هناك تفاوتا فى معالجة هذه المشكلة من دولة إلى أخرى . وبطبيعة الحال فإن أبرز أسباب بروز مشكلة البطالة واستفحالها فى اليمن يتمثل فى ضعف الإنتاج وتراجعه ، وشح الموارد ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى ، والعجز فى الموارد والتضخم ، وغيرها من المشكلات المصاحبة للاقتصاد اليمنى ، هذه الأمور مجتمعة لم تساعد على خلق تراكم محلى مناسب ، علاوة على عدم توافر الظروف الاقتصادية المناسبة لانسياب رءوس الأموال والاستثمار الخارجى الذى يساعد على توفير فرص عمل جديدة ، وامتصاص البطالة القائمة التى نمت معدلاتها من ٢٥٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٩٪

من إجمالى القوى العاملة خلال عام ١٩٩٧م[٩] .

إن المشكلات الاقتصادية قد أثرت تأثيرا حقيقيًا على مستوى الحياة المعيشية للسكان وعلى استقرارها ، فتصاعدت معدلات البطالة وتواضعت مساهمة النساء فى النشاط الاقتصادى ، برغم أنهن يمثلن أكثر من نصف السكان ، علاوة على التضخم والارتفاع المتزايد لأسعار السلع والخدمات بصورة لا تتناسب مطلقا مع مستويات الأجور ؛ الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع مستوى الإعالة فى المجتمع ، وأصبحت حياة كثير من الأسر والأفراد تصل إلى درجة الفاقة .

كما أن هذه المشكلات أدت كذلك إلى تدهور بعض منشآت الخدمات الاجتماعية ، وتدهور مستوى الخدمات الصحية ، والتربوية ، والتعليمية ، وتدهور أدائها ، واتساع الجريمة ، وبروز ظاهرة عدم الاستقرار الأمنى واستفحالها . وهذه الأمور مجتمعة تؤكد عمق الأزمة التى تعيشها اليمن .

وحتى تكون الصورة واضحة فإنه ينبغى عرض العوامل الكامنة وراء المأزق الاقتصادى لليمن وتحليلها على النحو الآتى :

- انخفاض فى استخدام الموارد المتاحة وتعبئتها .

- ضعف مستوى التعليم والتدريب والتأهيل ، وضعف شبكة الطرق والمواصلات .

- قوى العمل غير الماهرة ، ونسبة الأمية المرتفعة فى أوساط السكان ، التى تصل إلى نسبة ٣١,٤٪ بين الذكور و ٧٦,٩٪ بين الإناث[١٠] .

- تشتت ملكية الأراضى الزراعية وصغر حجمها ، وتقلص المساحات

الزراعية الصالحة للزراعة والاعتماد على وسائل رى بدائية .

- استخدام أدوات تقليدية ووسائل وتقنيات متخلفة وغير فاعلة .

٢ - أسباب المأزق الاقتصادى :

أولا : سوء استخدام الموارد المالية المتاحة وسوء توزيعها :

عند النظر إلى حجم الإيرادات يلاحظ أنه تراجع من ٣٨٠١٩ مليون ريال عام ١٩٩١م إلى ٣١٥٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٧م[١١] . ويعود السبب فى تراجع الإيرادات إلى الأوضاع غير المنظمة التى تعيشها أجهزة تحصيل الموارد ، وهى على وجه التحديد ، الجمارك ، والضرائب ، وعدم شمولية الضرائب ، ومحدودية اتساعها ، علاوة على توسع نطاق التهريب ليشمل الاستيراد غير الرسمى وإعادة تصدير سلع ومنتجات مستوردة ومدعومة ، والإعفاءات الضريبية والجمركية غير المبررة ، وإعفاء الشركات ورءوس الأموال من الضرائب لسنوات طويلة ، والرشوة وانتشار ظاهرة الفساد والإفساد المالى والإدارى ، الذى ترتب عليه إهدار المال العام .

كما أن النفقات قد بلغت ٩٧٤٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٧م[١٢] ، وتمثل النفقات الجارية نسبة تتراوح بين ٧٥ - ٨٠٪ من إجمالى النفقات ، بينما تتراوح النفقات الرأسمالية بين ٢٥- ٢٠٪ .

ويتضح أن هذه المصروفات تعود إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومى بدرجة أساسية فى باب الأجور وما فى حكمه ، حيث ارتفعت العمالة الرسمية فى القطاع الحكومى نهاية عام ١٩٩٧م إلى نحو ٣٨٠ ألف ، فضلا عما يصرف

على المستخدمين الذين لا علاقة لهم بالإنتاج (مشائخ - قبائل - أعيان ... إلخ). وتمتص النفقات والتحويلات الجارية الأخرى من (أثاث، سيارات، ضيافات، معونات شخصية، إعانات للعلاج فى الخارج وغيرها) الجزء الآخر من الموارد.

وفيما يتعلق بالمساعدات والقروض، فإنه بسبب عدم التقيد بالشروط أو التأخير فى تنفيذ المشروعات والتأخر عن سحب القروض، فإن خسارة اليمن لا تنحصر فى عدم منحه المساعدات والقروض المالية الميسَّرة، بل يتحمل أعباء أخرى كبيرة من جراء عدم تسديد الأقساط وفوائدها.

ثانيا: ضعف أداء الجهاز الإدارى وضعف كفاءته:

- بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م جرى تفصيل الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى على أساس استيعاب الأفراد والشخصيات وضمان مناصب قيادية لهم، وليس على أساس رفع كفاءة الجهاز الإدارى وأدائه.

- لم يتم تصنيف الوظائف وتوصيفها؛ ومن ثم جرت التعيينات فى الوظائف الشاغرة على أسس غير علمية ومعايير لم تراعِ القدرات والكفاءة والتخصصات والمؤهلات العلمية.

- إصدار قوانين وتشريعات إدارية غير مدروسة وغير واقعية أصبحت بفعل العفويَّة والتسرع عائقا لعمل الجهاز الإدارى وأدائه، كما صارت بفعل التناقض وعدم الوضوح وسيلة للتحايل ونافذة للتلاعب والفساد. ونشأ بذلك جهاز إدارى متضخم بقادة إداريين غير أكفاء وغير مؤهلين، وبقوانين ونظم إدارية

معوقة ، وهياكل إدارية كابحة وغير مناسبة ، أسهمت إلى حد كبير فى تفاقم حدة المشكلات والأزمات الاقتصادية واشتدادها .

كما أن هناك أسبابا وعوامل أخرى منها :

- عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة تحدد أولويات التنمية والمهام الملحة ، وتوجه الإمكانات والموارد المتاحة إلى وجهتها الصحيحة .

- إهمال مؤسسات القطاع العام ومرافقه ، واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها[١٣] ؛ وهذا يعبر عن تصرف القائمين عليها على نحو غير مسئول فى بيع بعض الأصول تحت مظلة الخصخصة عن طريق التخلص منها والانتفاع الشخصى غير المشروع ؛ الأمر الذى ترتب عليه نتائج سلبية وخسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة سنويا .

- غياب دور الدولة التنظيمى والافتقار إلى وسائل أو أدوات اقتصادية فاعلة .

- تعرض اليمن لبعض العوامل الطبيعية مثل الجفاف ، هذا علاوة على شروط الدول والمؤسسات التى تفرض عادة عند تقديم القروض ، وانقطاع بعض المساعدات الخارجية العربية والأجنبية ، وفقدان بعض مصادر الإقراض .

٣ - برنامج الإصلاح الاقتصادى :

نتيجة لاشتداد الأزمة الاقتصادية ، واقتداء بما يجرى من معالجات للأوضاع المشابهة فى الدول التى تعيش الوضع نفسه ، فقد تم إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادى من قبل مجلس النواب فى شهر ديسمبر ١٩٩١م بهدف التصدى

بقوة للاختلالات والمشكلات . وقد أتى برنامج الإصلاح الاقتصادى بعد أن استخدمت الدولة جرعات مسكنة وحلولا مؤقتة لم تُجد نفعا فى مواجهة الخلل المزمن ، هذا علاوة على الضغوط الداخلية القوية وموقف الدول المانحة وصندوق النقد والبنك الدوليين . وبطبيعة الحال فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى قد شخص بوضوح المشكلات القائمة وأسبابها ، ووضع طرائق معالجتها بما ينسجم والمتغيرات على الصعيد الدولى ، وبما ينسجم مع الفكر الاقتصادى السائد ، واتباع سياسة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتجارية .

وعلى الرغم مما تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادى من وضوح فى الرؤية للمستقبل فإنه قد واجهته بعض الصعوبات خلال المدة الممتدة من ١٩٩١ م - ١٩٩٤ م ، وفى مطلع عام ١٩٩٥م أقرت الحكومة برنامجا جديدا للإصلاح أضفت عليه بعض التعديلات ، وحددت مراحل للتنفيذ على النحو الآتى :

المرحلة الأولى أبريل - ديسمبر ١٩٩٥:

من أولويات هذه المرحلة وقف التضخم ومحاصرة الفجوات الكبيرة فى الموازين الاقتصادية ، من خلال :

- توسيع قاعدة الضرائب على الإنتاج المحلى والاستهلاك والخدمات ، وإضافة مواد جديدة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج .

- رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية ، وتقليص دعم أسعار المشتقات النفطية ، وزيادة أسعار النفط والمشتقات النفطية وأسعار الكهرباء والمياه والاتصالات ، وتحرير أسعار الأسمنت .

- إصلاح بعض أدوات السياسات المالية والنقدية ، وخصوصا تخفيض سعر الصرف من ١٢ ريالا إلى ٥٠ ريالا للدولار ، وتحريك أسعار الفائدة وسقف الائتمان ، والحد من الإصدارات النقدية الجديدة ، وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى .

- خفض بعض النفقات فى الموازنة العامة للدولة .

السياسة النقدية :

- إلغاء سعر الصرف الرسمى على جميع المعاملات ، والسماح للبنوك التجارية والوزارات والهيئات الحكومية بالتعامل مع سوق الصرف الموحد إلى جانب الصيارفة .

- تفويض البنك المركزى بتحريك أسعار الفائدة وفق متطلبات الوضع المالى والنقدى .

- تنفيذ سياسة إصدار أذون خزانة لفترات استحقاق متوسطة .

السياسة المالية :

-إدخال تعديلات على أسعار القمح والدقيق ، وزيادة جديدة فى أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والمياه والاتصالات .

- إصلاح التعريفة الجمركية ، وتوحيد سعر الصرف ، وإضافة ١٣ مادة إلى قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الإنتاج ، وزيادة الضرائب المباشرة برفع أسعار ضريبة الشركات إلى ٣٥٪ .

- إجراء زيادة عامة فى أجور العاملين فى الحكومة والمؤسسات العامة

ومرتباتهم بنسبة ٢٠٪ فى عام ١٩٩٦م، و٢٠٪ فى عام ١٩٩٧.

- خفض عدد المدرسين غير اليمنيين بنسبة ٢٥٪ ، والإحالة إلى التقاعد لنحو عشرة آلاف مستخدم فى الخدمة المدنية فوق سن التقاعد لعام ١٩٩٦، وتسريح حوالى ٢٥٠٠٠ من العاملين فى المؤسسات العامة الموقفة.

التجارة وميزان المدفوعات :

- إلغاء تراخيص الاستيراد ، وأن يستبدل بممنوعات الاستيراد التعريفة الجمركية.

- تجنب التعامل مع الديون الخارجية قصيرة الأجل ، وإزالة متأخرات خدمة الدين الخارجى من خلال التسديد وإعادة الجدولة.

- إزالة الحظر على الصادرات ، وعدم منح أى إعفاءات لرسوم الواردات ، وتطبيق ضرائب إنتاج خاصة على السيارات وأنواع معينة من الأثاث المنزلى والتبغ الخام.

الأسعار :

التوجه نحو نظام أسعار يخضع لآلية السوق ، وإزالة الدعم الحكومى للسلع والخدمات ، وتحريك أسعار بقية السلع الغذائية المدعومة (القمح - الدقيق) ؛ بهدف إنهاء الدعم بصورة نهائية.

- رفع أسعار التجزئة المحلية للنفط والمشتقات النفطية ، ورفع التعريفة الخاصة بالمياه والكهرباء.

كما أنه تم وضع أسس للخصخصة والإصلاحات التنظيمية والإصلاحات

الإدارية .

وبعد أن استعرضنا برنامج الإصلاح الاقتصادى ، تجدر الإشارة إلى أنه من الضرورى توضيح النتائج الأولية للإصلاح على النحو الآتى :

– تم إلغاء الدعم على بعض السلع والمواد الغذائية ، وتقليص دعم المشتقات النفطية ، وزيادة أسعار النفط إلى ١٠٠٪ ، وإلغاء تراخيص الاستيراد .

– تم رفع الضرائب على عدد من السلع والمنتجات ، وجرى تعديل سعر الصرف للتعامل الجمركى ، وتخفيض سعر الصرف الرسمى من ١٢ ريالا إلى ٥٠ ريالا للدولار . ورفع أسعار الفائدة ، وإصدار أذون خزانة قصيرة المدى . وقد ترتب على ذلك تراجع نسبة التضخم إلى ٢١٪ مع نهاية عام ١٩٩٧، وانخفضت نسب العرض النقدى إلى ٢١٪ ، وكذلك انخفض العجز فى الموازنة العامة إلى ٧٪ من الناتج المحلى ، وهذا الذى تحقق لم يكن سوى نسبة ٥٠٪ مما كان مستهدفا[١٤] .

وخلال المرحلة الثانية جرى تحريك أسعار باقى السلع المدعومة (القمح والدقيق) ، ورفع الأسعار المحلية للمشتقات النفطية ، مع رفع أسعار البترول بنسبة إضافية قدرها ٥٠٪ ، كما جرى رفع تعريفة الكهرباء والاتصالات والمياه بنسبة ١٠٠٪ ، وإلغاء سعر الصرف الرسمى على جميع المعاملات ، ورفع أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ٢١– ٢٣٪ ، وتوسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة ، وزيادة الضرائب المباشرة ، وخفض بعض النفقات فى الميزانية العامة للدولة[١٥] .

ولعل من أبرز النتائج الاقتصادية التى حققها برنامج الإصلاح هى استعادة ثقة الدول والمؤسسات المانحة ، والحصول على دعمها لبرنامج الإصلاح . وقد

حصلت اليمن نتيجة لذلك على قروض ومساعدات مالية تقدر بـ ٥٥٥ مليون دولار، منها ٣٤٦ مليون دولار لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات، و ١٨٥ مليونا لدعم البرنامج والمشروعات التنموية، و٢٤ مليون دولار لمواجهة أعباء الدين وتخفيضه.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فقد قابلتها نتائج اجتماعية باهظة، نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار، الذى لم يقابله ارتفاع فى الأجور؛ الأمر الذى أثر على مستوى معيشة القطاع الأعظم من السكان واستقرارهم، خصوصا من ذوى الدخول المحدودة والفئات المتوسطة الذين يئنون من تداعيات إجراءات الإصلاح التى أثرت على حياتهم بشكل مباشر.

بعد أن أشرنا فيما تقدم إلى الاختلالات الهيكلية والركود الاقتصادى وتباطؤ معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم ونمو معدلات البطالة، والعجز فى الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التى تمثل فى مجموعها ملامح الاقتصاد اليمنى القائم، بعد ذلك من الضرورى ملامسة مستقبل الاقتصاد اليمنى فى القرن الحادى والعشرين.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المبحث الثانى

مستقبل الاقتصاد اليمنى

فى القرن الحادى والعشرين

يمر النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت الراهن بمرحلة تتميز بمجموعة من التفاعلات والتحولات والأحداث المتعاقبة والمستمرة على نحو يصعب ملاحقته بنجاح إلا لمن يتابعه بشكل مستمر . ويستطيع المرء عند الدراسة العميقة لمثل هذه التفاعلات والتحولات والأحداث ، أن يستنتج جملة من الحقائق لعل أهمها :

أولا : إن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد تغيرا جذريًا فى النظام الاقتصادى العالمى ، وهو تغير وإن كان ما زال فى طور التكوين ولم تتحدد ملامحه النهائية بعد ؛ فإنه فى واقع الأمر ينبئ بجديد فى شكل النظام الاقتصادى العالمى وآلياته ومقوماته فى القرن القادم .

ثانيا : لم يكن هذا التغير فجائيًا ولكنه يتسم بالتدرج ؛ ويعنى ذلك أن جذوره وبداياته ترجع إلى تخطيط وتدبير منذ عدة سنوات خلت . والتفكير فى المستقبل قد أصبح سمة العصر ، ولم تعد الدول تنظر إليه على أنه ذلك المجهول الذى ليس عليها إزاءه إلا أن تنتظر ما سيأتى به من مفاجآت ، بل باتت تخطط له وتعمل على التأثير فى اتجاهه . ولا يعنى ذلك بأن هناك حرية مطلقة للدول فى تحديد مسارها المستقبلى ، بل هناك كثير من المؤثرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على قراراتها ، ولكن نجاحها فى الوصول إلى صورة أفضل لمستقبلها من

حاضرها تتوقف بدرجة أولى على مدى إدراكها لتلك المؤثرات ومحاولة التغلب عليها أو المواءمة بينها[١٦].

ثالثا: سوف يكون لهذا التغيير كثير من التداعيات السريعة وكذلك المتلاحقة التى منها ما هو سلبى، ومنها ما هو إيجابى على مستقبل اقتصاديات دول العالم، وعلى وجه التحديد على مستقبل الاقتصاديات العربية[١٧].

وفى ضوء ما تقدم، فإنه ينبغى إمعان النظر فى مستقبل الاقتصاد اليمنى خلال السنوات القادمة، انطلاقا من بعض الدراسات للأوضاع المستقبلية لليمن، التى تشير إلى ضرورة وضع الأسس والمرتكزات التى يجب مراعتها عند تخطيط مستقبل الاقتصاد اليمنى.

وبما أن حلقات الزمن متصلة، والمستقبل ما هو إلا محصلة لأحداث الحاضر؛ فإن كل دولة يصبح أمامها عدة احتمالات للمستقبل، تتوقف على ما تفعله أو ما لا تفعله، وما تتخذه من قرارات وما تنفذه من مشروعات، فى مواجهة المؤثرات الداخلية والخارجية. ومن ثم فإن نقطة البداية المنطقية عند محاولة وضع تصور لمستقبل أفضل للاقتصاد اليمنى تصبح كامنة فى ضرورة التعرف بقدر كاف على المؤثرات الداخلية والخارجية التى تواجهها اليمن فى الحاضر، والتى على أساسها يمكن تحديد الأسس والمرتكزات الضرورية لمواجهة تلك التحديات، ومن ثم الوصول إلى وضع أفضل فى المستقبل.

المؤثرات الداخلية:

إن الاقتصاد اليمنى يعد واحدا من الاقتصاديات النامية؛ لكونه يتميز بضعف القاعدة التعدينية، ومحدودية الموارد الزراعية على الرغم من توافر الرقعة الزراعية

والأراضى الصالحة للزراعة ، وتوافر السكان الذين يميلون إلى العمل فى القطاع الزراعى . وشأن اليمن شأن الدول العربية التى تمثل التطور فيها خلال الفترة الماضية فى نشاط الخدمات ؛ وهذا يعنى التحول من التمحور حول الأنشطة الأولى (الرى ، الزراعة ، استخراج المعادن النفطية تحديدا) إلى التركيز على نشاط الخدمات دون المرور بمرحلة النضج الصناعى[١٨] . وعلى الرغم من اتجاه الاستثمارات إلى القطاعات التوزيعية والخدمية لتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية ؛ فإن نمط تخصيص الاستثمارات بين فروع البنية الأساسية اتسم أيضا بالاختلال ، فكان الاهتمام بالطرق والنقل والمواصلات بالرغم من قلتها ، على حساب الكهرباء والموارد المائية اللتين تعدان عصب التنمية الزراعية والصناعية .

إن الطاقة الكهربائية ، والموارد المائية تعدان عصب التنمية الزراعية والصناعية[١٩] . أما بالنسبة للاستثمار الصناعى فلم يحظ بالقدر الكافى من إجمالى الاستثمارات اليمنية ، وقد اتسم هيكل الصناعة بالاختلال ؛ إذ تم توجيه نسبة متعاظمة من الاستثمارات الصناعية لقطاع الصناعة البسيطة والغذائية والزيوت والصابون بلغت ١٥٧٢٣٣,٩ مليون ريال فى عام ١٩٩٧م ، كما اتسم الهيكل الصناعى أيضا بضعف علاقاته التشابكية الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد اليمنى .

أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة ، فإنه نظرا لمحدودية الموارد الزراعية من ناحية ، ونظرا لانخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من ناحية أخرى ، فقد عجزت الزراعة عن تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة للسكان من الحبوب وتحديدا القمح ؛ حيث إن الزراعة لا تغطى إلا نسبة ١٥٪ من احتياجات السكان من

هذه المادة . علاوة على ظهور فجوة غذائية فى معظم المنتجات الزراعية ، وأصبحت قضية الأمن الغذائى من أخطر القضايا التى تواجه الاقتصاد اليمنى فى الوقت الراهن .

ونتيجة لانخفاض معدلات أداء كل من القطاع الصناعى والزراعى ، فقد شهد المجتمع اليمنى انفجارا استهلاكيا مدعوما من قبل الحكومة حيث بلغت قيمة الدعم ٤٨ بليون ريال تعادل مبلغ ٣٦٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٧ [٢٠] .

وإزاء عجز الجهاز الإنتاجى الداخلى عن مقابلة هذا الطلب ، انعكس ما تقدم على ارتفاع الميل للاستيراد وزيادة درجة الانكشاف الخارجى .

وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت فى المدة الأخيرة ، وتحديدا فى مطلع ١٩٩٨م إجراءات تتضمن إلغاء الدعم على مادة القمح وعلى مادة البنزين والزيوت المتصلة بالاستهلاك المحلى ؛ فإن ذلك يعد جزءا بسيطا من الحل .

إن طبيعة الوضع الاقتصادى الداخلى اليمنى ، قد انعكس على ميزان المدفوعات ، وتمثل فى ارتفاع معدلات نمو الواردات ، خصوصا أن اليمن تتميز بقدر من المرونة الداخلية للاستيراد ؛ الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وأصبح الاقتصاد اليمنى أكثر ارتباطا بالجهاز الإنتاجى للعالم الخارجى .

ومن خلال قراءة الجدول رقم ٢ الخاص بالتجارة الخارجية - الذى كنا قد أشرنا إليه فى المبحث الأول - يتضح من رصد الواقع الاقتصادى الداخلى لليمن ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أن اليمن ما زالت تعانى الكثير من المشاكل الداخلية التى تمثل مؤثرات على إمكانية تنميتها مستقبلا . بل

قد أدت بعض السياسات غير المدروسة ، إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادى ، ويتضح ذلك جليا مما شهدته العملة اليمنية من انخفاض مقارنة بالعملات الأجنبية ، علاوة على انخفاض التنمية مقارنة بما كان ينبغى أن يتم عمله خلال المدة المنصرمة .

وفى الوقت الذى يزخر فيه الاقتصاد اليمنى بالقضايا الداخلية ، يشهد النظام الاقتصادى العالمى تغيرات جذرية ، ومن المتوقع أن تمثل تحديا سافرا لإمكانات التنمية المستقبلية لليمن . ولذلك سوف نقوم بإيجاز استعراض أهم تلك التغيرات التى تمثل مؤثرات خارجية ينبغى على الحكومة اليمنية أخذها فى الحسبان عند محاولة تحديد أسس التخطيط للمستقبل ومرتكزاته .

وهنا نحاول توضيح كيف يمكن أن تؤثر التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمى على مستقبل اليمن ، ويلاحظ أن هذه التغيرات وإن كنا نعرضها على نحو منفصل ؛ فإنها تتداخل بعضها مع بعض بحيث يشكل هذا التداخل نسيج النظام الاقتصادى العالمى .

ازدياد الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسية :

تعد الشركات متعددة الجنسية من أهم القوى الاقتصادية التى تشارك فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت المعاصر ؛ فهى تعد مسئولة عن تدفق الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة ، وعن نسبة متزايدة من الاكتشافات التكنولوجية ، علاوة على سيطرتها على فنون المبيعات وسياساتها ، واحتكارها لشبكات التسويق فى العالم ، بحيث يرى البعض أن النظام العالمى قد انتقل من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى رأسمالية الاحتكارات الدولية[٢١] ، وقد

أوضحت البيانات والدراسات المهتمة بنشاط هذه الشركات ، ميلها فى السنوات الأخيرة إلى تركيز نشاطها فى الدول المتقدمة صناعيا ، وعلى وجه التحديد فى مناطق التكتلات الاقتصادية ، وفى بعض دول أوربا الشرقية بعد انهيار النظام الاشتراكى ، وذلك على حساب نشاطها فى الدول النامية . ولا شك فى أن هذا التحول يكون عائقا أمام إمكانية تعامل اليمن مع هذه الشركات فى مجالات التنمية الصناعية (التحويلية) والتنمية الزراعية .

إن التنمية عمل إدارى يعبأ حوله المجتمع بكل ما يملك ، فهى على عكس النمو الاقتصادى لا تخرج تلقائيا من آليات السوق[٢٢] .

التغير فى النظام النقدى العالمى :

من الواضح أن هذا النظام شهد تقلبا حادا فى أسعار صرف العملات الرئيسية فى الثمانينيات نتيجة لانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة المرتبط باتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧٣ وقيام نظام أسعار الصرف العالمية[٢٣] . وقد أثرت هذه التقلبات وما زالت تؤثر تأثيرا واضحا على اليمن ، خصوصا أن واردات اليمن وتجارتها الخارجية تعتمد على العملة الأجنبية ، علاوة على قلة الصادرات اليمنية .

الثورة التكنولوچية :

تتمثل أهم مظاهر هذه الثورة فى التقدم الشاسع فى المعلومات وفى عالم المواصلات والاتصال ، وفى ظهور عدد كبير من السلع التى لم يكن لها وجود من قبل ، وبصفة خاصة فى مجال الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية ، وفى انخفاض الأهمية النسبية للمواد الأولية والعمالة فى العملية الإنتاجية ، وذلك فى

مقابل تزايد الأهمية النسبية للمعرفة فيها ، بحيث أصبح العلم عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج يضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل[٢٤] .

ولا ينحصر أثر تلك الثورة على ما تقدم ؛ إذ يترتب عليها عدة نتائج من أهمها : النمو الضخم فى التجارة الدولية ، وفى التدفقات المالية بين الدول ؛ الأمر الذى أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ، بحيث لم يعد فى وسع أية دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجى . وهو ما أدى إلى اندماج الأسواق جميعها فى سوق عالمية واحدة . وقد ترتب على تلك الثورة تغير فى نمط تقسيم العمل الدولى : من تقسيم العمل بين الصناعات إلى تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة ، وأخيرا ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة[٢٥] . ولا شك أن هذه التغيرات تمثل تحديا لمستقبل اليمن، إذا ظل يتبع النهج التنموى نفسه المتبع حاليا . ففى هذه الحالة ستتسع الفجوة التكنولوچية بينها وبين العالم المتقدم ، وتزداد درجة انكشافها ، وتعجز عن التواؤم مع نمط تقسيم العمل الدولى الجديد .

التغير فى النظام المالى الدولى :

يتميز النظام المالى الدولى فى المرحلة الراهنة بالنمو المتصاعد فى الانتقالات الدولية لرءوس الأموال ، بحيث أصبح هذا النظام يتسم بعالمية أسواق المدخرات والاستثمارات التى تعانى حاليا من فجوة فى الموارد على المستوى العالمى ، نتيجة لارتفاع معدلات نمو الطلب على المدخرات ، وعجز معدلات عرض المدخرات عن مقابلة هذا الطلب . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى أوائل القرن المقبل .

كذلك شهد النظام العالمى تطورا فى نمط التمويل الدولى ؛ وذلك بالانتقال

من الاعتماد بصفة أساسية على المساعدات الإنمائية الحكومية فى المرحلة منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٣م ، إلى الاعتماد على البنوك التجارية خلال المدة الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى تفجر أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢، وأخيرا إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا أساسيًا للتمويل الدولى منذ عام ١٩٨٢ حتى يومنا هذا .

هذه أبرز المؤثرات الخارجية التى تواجه اليمن فى نهاية القرن العشرين ، ونستطيع الآن فى ضوء معرفة أهم المؤثرات الداخلية والخارجية أن ننتقل إلى الحديث عن مستقبل اليمن الاقتصادى .

من المؤكد أن الاقتصاد اليمنى سوف يرث فى مطلع القرن الحادى والعشرين عن القرن العشرين جملة من القضايا ، ومن الطبيعى أنه سيترتب على ذلك أن يتحمل الجيل القادم مهام وأعباء جسيمة فى مواجهة تلك القضايا ، كما سيتعين عليه إيجاد الحلول لمجموعة من القضايا والإشكاليات الناجمة عن اختيار أفضل طريق على الصعيد الاقتصادى . وسوف تحكم عملية الاختيار مجموعة من الظروف والتحديات وأيضا المعوقات لعل أبرزها :

- الظروف الدولية وما سيترتب عليها ، وتحديدا النظام الاقتصادى العالمى وإفرازاته ، والمؤثرات التى تنشأ عنه ، والاتفاقات التى سوف تُفرض من الدول الكبرى وما سينجم عنه من الصراع القادم بين تلك الدول ، ومصير منظمة التجارة العالمية ، وما ستئول إليه مسألة عولمة الاقتصاد وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والتطورات التكنولوچية والعلمية ومستقبل الرأسمالية .

- الظروف العربية وما ستسفر عنه محاولات التعاون أو التنسيق أو التكامل

بين الاقتصاديات العربية ، وتحديدا مستقبل المشروع العربى المشترك ، وقبله وتمهيدا له إنشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية .

– الظروف الداخلية ، ومدى القدرة الذاتية على مواجهة مختلف الظروف والتحديات ، ومدى التقدم الذى يمكن أن يتحقق على طريق الديمقراطية والتنمية ، بالإضافة إلى حجم الفجوة الحاصلة فى مجال العلم والتكنولوچيا مقارنة بما هو حاصل فى الدول المتقدمة .

من خلال تلك الظروف والتحديات ، سوف تنتقل أو ترحل إلى القرن الحادى والعشرين المسائل والهموم الآتية :

- مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية .
- مجموعة من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتشوهات الحاصلة فى الميزان الاقتصادى .
- مشكلة البيئة والتلوث .
- مشكلة المياه .
- مشكلة التعليم والتطور العلمى ونقل التكنولوچيا وتطويعها .
- مشكلة الطاقة .
- مسألة الأمن الغذائى .
- المسألة الإدارية والبطالة .
- التطور الثقافى والنوعى للإنسان اليمنى .

خاتمة

من خلال قراءة واقع الاقتصاد اليمنى والنظام الاقتصادى ، يتضح أن اليمن سوف تواجه خلال المدة المتبقية من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين جملة من المعطيات ، البعض منها يمثل عناصر ضعف يتمثل فى المؤثرات الداخلية والخارجية التى أشرنا إليها سلفا ، والبعض الآخر يمثل عناصر قوة يتمثل فى احتمال تحسن الأداء الاقتصادى وتوافر كوادر ذات كفاءة مدربة ومتعلمة تتحمل قيادة النشاط الاقتصادى وتسيير دفته بجوانبه المختلفة ، علاوة على توافر قدر لا بأس به من البنية الأساسية التى تساعد على النهوض والتطور . هذا بطبيعة الحال عن الحاضر . أما بصدد المستقبل فإنه يتوقف فى تقديرى على قدرة اليمن على إدراك هذه المعطيات وعلى تكييفها وفقا لمصالحها وأولوياتها . وهنا ينبغى أن نعرض تصورنا عن الأسس والمرتكزات الواجب مراعاتها من أجل إصلاح اختلالات الحاضر بهدف الوصول إلى مستقبل اقتصادى أفضل لليمن .

إن مستقبل اليمن الاقتصادى مرهون بقدرتها على تقليص جوانب الضعف الداخلى ، والعمل على مواجهة الآثار السلبية فى النظام الاقتصادى العالمى ، وعلى تعظيم جوانب القوة الداخلية والآثار الإيجابية للتغيرات العالمية ؛ فصياغة مستقبل اقتصادى أفضل لليمن يتوقف على معرفة ما تمثله تلك المعطيات من فرص أو مؤثرات .

إن مستقبل اليمن الاقتصادى يستلزم أن تسعى إلى تحقيق درجة عالية من

الاستقرار والأمن، وتهيئة الظروف، ونبذ أى مشاكل تعرقل الاستقرار، علاوة على تكثيف الجهود على الصعيد الداخلى، ونسج علاقات متينة مع الدول العربية وأيضا على الصعيد الإقليمى والدولى، للوصول إلى صيغ تجنب البلاد التعرض لأى منازعات أو اضطرابات إقليمية، وهو ما يضمن توافر المناخ الملائم والضرورى لقيام تنمية اقتصادية ناجحة ومستمرة.

وفى ظل تنامى درجة الاعتماد المتبادل، وفى ظل الاتجاه المتسارع نحو العالمية، لم يعد فى وسع أية دولة تريد مواكبة العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجرى فيه؛ ومن ثم فإنه لم يصبح أمام اليمن أى خيار؛ لأنها باتت جزءا من النظام العالمى الذى يعاد صياغته. وما يمكن أن تقدمه اليمن من دور فعّال فى تحديد مستقبلها وفقا لأولوياتها ومصالحها، سوف يشكله لها النظام العالمى وفقا لأولوياته ومصالحه هو.

فى ظل تزايد الاتجاه العالمى نحو التكتل الاقتصادى، فإنه لا يمكن لأية دولة أن تخطط لمستقبلها على نحو منفرد. وفى هذا الإطار يصبح انضمام اليمن فى تكتل عربى أو إقليمى هو شرط بقاء تمليه معايير التكتل الاقتصادى العالمى.

وفى ضوء تزايد الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسية على الصعيد العالمى - كما أوضحنا - وفى ضوء ما حققته بعض الدول النامية من نمو داخلى وخارجى بالتعاون مع هذه الشركات، يصبح من المفيد أن تعمل اليمن على نسج علاقات تعاون مع هذه الشركات فى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بما يضمن لها تحقيق مصالحها.

إن توافر بعض الكوادر المتعلمة ذات الكفاءة لتسيير دفة النشاط الاقتصادى،

وتوافر قدر لا بأس به من البنية الأساسية ، علاوة على الاستفادة القصوى من عوائد النفط على الرغم من تواضعها فى المستقبل المنظور فإنها تمثل عناصر قوة يجب استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق نهضة تنموية ، والانطلاق من حالة التخلف إلى وضع أكثر تقدما .

– يجب على اليمن أن تعمل على جذب الاستثمار بأشكاله المختلفة لكونه يعد شرطا ضروريًا لتحقيق تنمية اقتصادية فى المستقبل ، على أن يراعى نمط تخصيص تلك الفوائض داخليًا ، وإصلاح الاختلالات الهيكلية فى البنية الاقتصادية لليمن التى تعد عوامل مؤثرة على مستقبلها ، ويتم ذلك بتركيز الاهتمام على كل من التنمية الصناعية ومشكلة الأمن الغذائى .

– ينبغى إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات التحويلية ، مع مراعاة التفاعل الحر لقوى السوق .

– زيادة التعاون مع الشركات متعددة الجنسية للحصول على التكنولوچيا الملائمة ، ولاختراق الأسواق العالمية ، وللانخراط فى نمط تقسيم العمل الدولى الجديد .

– الاتجاه إلى نمط التصنيع فى مجال الصناعات الأساسية ، وذلك للوفاء بالحاجات الأساسية للسوق المحلى ، وتخفيض درجة الانكشاف الخارجى ، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية .

– الاهتمام بتصنيع السلع كثيفة الاستخدام للطاقة والوقود ؛ مثل قطع الغيار أو الأجزاء الخاصة بالسلع المعمرة .

- الاهتمام بالتصنيع الموجه للتصدير وفقا للإمكانات المتاحة ؛ حيث أثبتت التجربة العملية أنه أكثر اتفاقا مع الكفاءة فى استخدام الموارد .

- بالنسبة للأمن الغذائى ، أوضح التحليل فى الصفحات السابقة أن مشكلة الأمن الغذائى تعد من أهم المشاكل التى تهدد مستقبل اليمن ، لذلك فمن الضرورى توجيه نسبة متزايدة من الاستثمار لمواجهة تلك المشكلة مع مراعاة الاهتمام بالقطاع الزراعى والتنمية الزراعية ، علاوة على تنويع مصادر الحصول على الواردات الغذائية .

- الاهتمام بالصناعات الغذائية التجميعية ، سواء بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات أو بالتنسيق مع الدول العربية .

- توجيه الاهتمام إلى تنمية الثروة السمكية من المصائد البحرية التى تتميز بها اليمن وربطها ببعض الصناعات الغذائية .

وخلاصة القول ، لم يكن الحديث عن المستقبل مجرد كلمات فضفاضة أو رجما بالغيب المجهول ، بل هو جزء من صميم واجب ورسالة ينبغى أن تقوم بها الجهات المسئولة وقيادة البلد ، وهو دليل على قدرة تلك الجهات على تجسيد رسالتها التاريخية بهذا الصدد أو عدم قدرتها . هذا وإن التصور حول المستقبل يمكن أن يخطط له على ضوء صدى نبض المواطن اليمنى الذى ينبغى أن ينعكس من خلال رؤية المسائل الآتية :

- يمكن رؤية المستقبل من خلال خدمات صحية ومستشفيات نظيفة تصل إلى المناطق والقرى اليمنية ، ويكون بمقدور المواطن اليمنى العادى ملامسة هذه الخدمات وفق ظروفه المعيشية .

- يمكن رؤية المستقبل من خلال إنشاء مدارس تتوافر فيها مقومات الدراسة الحديثة من معلم وأدوات مدرسية ، ومناهج تراعى اتجاه البلد ومستويات النشء ، وتهتم بتربية كل طفل .

- يمكن رؤية المستقبل من خلال إنشاء جامعات حديثة تتوافر فيها شروط التطور العلمى الحديث ومقاييسه ، وعامرة بشباب المستقبل ، لتمد اليمن بكوادر وأجيال جديدة تحمل على كاهلها عجلة التغيير والتطور نحو غد أفضل .

- يمكن رؤية المستقبل كذلك فى مواطنين أقوياء لا يشكون الفقر والعوز ، يسهمون فى خدمة مصالح الوطن ، ويجودون بأرواحهم فى سبيله .

- كذلك يمكن رؤية المستقبل فى إنشاء بنية أساسية ، تكون قاعدة رئيسية ونواة ، على أساسها يتم الوصول إلى تحقيق طموحات اليمن فى المجالات المختلفة .

- كما أنه يمكن رؤية المستقبل فى وطن يسوده الخير ويتساوى فيه الجميع أمام القانون .

هذه كانت بعض ، وليس كل الأسس أو المرتكزات التى من الضرورى ، فى اعتقادى ، مراعاتها عند التخطيط لمستقبل اليمن الاقتصادى فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وفى النهاية نود التنويه إلى أنه على الرغم من أهمية النواحى السابقة فى بناء مستقبل اقتصادى أفضل لليمن من حاضره . فإن هذا الحلم لا يتحقق فى حقيقة الأمر بما تقدم فقط ، وإنما يجب إحداث تغييرات فى مختلف جوانب المجتمع

اليمنى ، ونقصد بذلك – مثلا – الاهتمام بمراكز البحث العلمى الأكاديمى ، وتوسيع مساحة الديمقراطية والمصالحة الوطنية ، والانتقال من السلطوية إلى التعددية ، وتغيير نمط القيم السائد والمطالبة بدور أوسع للمرأة ، وتشجيع الكفاءات العلمية ، ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
المعهد العالى للدراسات العربية

الهوامش

١ - عانى الاقتصاد اليمنى من مشكلات واختناقات حادة، من أبرزها تزايد حجم المديونية الخارجية والعجز فى الميزان التجارى - راجع فى ذلك: كتاب الإحصاء السنوى، أكتوبر ١٩٩٧ وزارة التخطيط - صنعاء.

٢ - يمكن للمهتم والمتتبع للوضع الاقتصادى اليمنى أن يستنتج أن الاقتصاد اليمنى فى مأزق، وأنه يعانى من اختلالات هيكلية حادة، وركود فى معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم. راجع فى ذلك (مجلة الحكمة) الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين العدد ١٧٠، أبريل ١٩٩٠، ص ص ٦٥ - ٦٦.

٣- كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٧، ص ص ٣٥٠ - ٣٥١.

٤- إن الحساب الجارى يعانى أيضا من عجز ارتفع من ٦٦١,٢ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٦٨٤,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧. راجع فى ذلك: وزارة التخطيط والتنمية، تحليل سياسة التجارة الخارجية فى ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى - صنعاء، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٥١.

٥- بصدد الناتج المحلى: انظر كتاب الإحصاء السنوى، مرجع سابق، ص ٤٧.

٦- المصدر نفسه، ص ٥٢.

٧- حول الركود الاقتصادى: راجع فى ذلك البنك المركزى اليمنى، النشرة

الإحصائية المالية مارس ١٩٩٧، العدد الأول، ص ٧.

٨- بلغ عجز الميزانية العامة للدولة ٤ مليارات دولار، راجع فى ذلك : عبد العزيز السقاف ، مقابلة فى صحيفة الثورى - العدد (١٤١٠) ١ فبراير، ١٩٩٦، ص ٣.

٩- المصدر نفسه ، ص ٤.

١٠- بلغت نسبة الأمية فى أوساط السكان ٣١,٤٪ بين الذكور ، و٧٦,٩٪ بين الإناث . راجع فى ذلك : المؤتمر الوطنى للسياسات السكانية - صنعاء- مارس ١٩٩٢.

١١- بالنسبة للإيرادات : انظر فى ذلك البنك المركزى اليمنى، مرجع سابق ص ٤.

١٢- بلغت النفقات ٩٧٤٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٧. انظر فى ذلك : البنك المركزى اليمنى صنعاء - النشرة الإحصائية المالية - يناير - مارس ١٩٩٥، العدد الأول ، ص ٤٩.

١٣- إهمال مؤسسات القطاع العام ومرافقه، واتباع سياسات وإجراءات خاطئة تجاهها ، الأمر الذى ترتب عليه نتائج وخسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة سنويا . راجع فى ذلك : عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط حينها ووزير الخارجية حاليا ، مقابلة فى صحيفة الوحدة ، العدد ٢٨٩- صنعاء، ٣ أبريل ١٩٩٦، ص ٧.

١٤- انخفض العجز فى الموازنة العامة إلى ٧٪ من الناتج المحلى . انظر فى

ذلك برنامج الإصلاح الاقتصادى المرحلة الثانية : متوسط المدى ، تقويم المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية - صنعاء ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٢- ٤.

١٥- توسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة ، وزيادة الضرائب المباشرة وخفض بعض النفقات فى الميزانية العامة للدولة . راجع فى ذلك : تقرير رئيس الوزراء المقدم إلى رئيس الجمهورية - صحيفة ١٤ أكتوبر العدد ٩٧١٧، ٩ مايو، ١٩٩٦ ص ٢.

١٦- وحول المؤثرات الداخلية والخارجية : راجع فى ذلك محمد عابد الجابرى ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان ، عام ١٩٩٢، ص ٤.

١٧- على صعيد التغير فى النظام الاقتصادى العالمى وتداعياته على مستقبل اقتصاديات دول العالم ، وعلى وجه التحديد على مستقبل الاقتصاديات العربية . انظر فى ذلك : سعيد النجار ، آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، البنك الأهلى المصرى ، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية - القاهرة ، عام ١٩٩٢، ص ٥.

١٨- بالنسبة للطاقة الكهربائية والموارد المائية : راجع فى ذلك جاسم السعدون ، المستقبل الاقتصادى للخليج العربى ، مجلة المستقبل العربى - العدد ٦١ ، عام ١٩٩٢ ، ص ١٦.

١٩- وبصدد التحول من التمحور حول الأنشطة الأولية (الرى والزراعة واستخراج المعادن النفطية تحديدا) إلى التركيز على نشاط الخدمات دون المرور

بمرحلة النضج الصناعى ، راجع فى ذلك : طه عبد العليم ، الوطن العربى وتطورات السوق العالمية للنفط فى : الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٧٦ - ٣٨٨.

٢٠- شهد المجتمع اليمنى انفجارا استهلاكيا مدعوما من قبل الحكومة حيث بلغت قيمة الدعم ٤٨ بليون ريال ، تعادل مبلغ ٣٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٧. انظر فى ذلك : نائب وزير التموين والتجارة ، لصحيفة الحياة ، العدد ، ١٢٨٣٦، الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ، ١٩٩٨.

٢١- تعد الشركات متعددة الجنسية من أهم القوى الاقتصادية التى تشارك فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى فى الوقت المعاصر ، راجع فى ذلك : سميحة السيد فوزى ، الاقتصاد المصرى واندماجه فى السوق العالمى ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والعالمية ، بالتعاون مع المركز الفرنسى للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، القاهرة عام ١٩٩٢ ، ص ١٤.

٢٢- إن التنمية عمل إدارى يعبأ حوله المجتمع بكل ما يملك ، فهى على عكس النمو الاقتصادى لا تخرج تلقائيا من آليات السوق . انظر فى ذلك : إسماعيل صبرى عبد الله ، وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩.

٢٣- التغير فى النظام النقدى العالمى واتفاقية برايتون وودز ١٩٧٣ ، وقيام نظام أسعار الصرف العالمية . راجع فى ذلك : سعيد النجار ، الاقتصاد العالمى والبلاد العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧- ٤٢.

٢٤- الثورة التكنولوجية ، وعد العلم عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج

يضاف إلى الأرض ، ورأس المال ، والعمل . انظر فى ذلك : السيد ياسين « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى » تحليل ثقافى ، ندوة الثقافات العربية والنظام العالمى الجديد ، جامعة المعتمد بن عباد ، الفصلية ، أصيلة ، المغرب ، أغسطس ١٩٩٢ ، ص ٣.

٢٥- اندماج الأسواق جميعها فى سوق عالمية واحدة ، وتقسيم العمل بين الصناعات وداخل الصناعات نفسها ، وأخيرا تقسيم العمل فى إطار السلعة الواحدة ، راجع فى ذلك : سعيد النجار « الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات » دار الشروق - القاهرة ١٩٩١ ، ص ٨٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES

المصادر

- المؤتمر الوطنى للسياسات السكانية ، صنعاء ، مارس ١٩٩٢.

- البنك المركزى اليمنى ، النشرة الإحصائية المالية - يناير ، مارس ١٩٩٥ - العدد الأول - صنعاء.

- الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ، صنعاء.

- السيد ياسين ، الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى ، تحليل ثقافى ، ندوة الثقافات العربية والنظام العالمى الجديد ، جامعة المعتمد بن عباد ، الفصلية - أصيلة ، المغرب - أغسطس ١٩٩٢.

- إسماعيل صبرى عبد الله ، وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥.

- برنامج الإصلاح الاقتصادى ديسمبر ١٩٩١ ، صنعاء.

- برنامج الإصلاح الاقتصادى المرحلة الثانية متوسط المدى تقييم المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ، صنعاء ، يناير ١٩٩٦.

- تقرير رئيس الوزراء المقدم إلى رئيس الجمهورية - صحيفة ١٤ أكتوبر ، العدد ٩٧١٧ - ٩ مايو ١٩٩٦ ، عدن.

- جاسم خالد السعدون : المستقبل الاقتصادى للخليج العربى ، مجلة

المستقبل العربى ، العدد ١٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ١٩٩٢.

- سعيد النجار : آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربى ، البنك الأهلى المصرى بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ، القاهرة ١٩٩٢.

- سميحة السيد فوزى : الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. مؤتمر الاقتصاد العربى واندماجه فى السوق العالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والعالمية بالتعاون مع المركز الفرنسى للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية ، القاهرة ١٩٩٢.

- سعيد النجار : الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩١.

- طه عبد العليم : الوطن العربى وتطورات السوق العالمية للنفط فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩١.

- عبد العزيز السقاف : مقابلة فى صحيفة الثورى ، العدد ١٤١٠ الصادر فى ١٩٩٦/٢/١.

- عبد القادر باجمال : نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط سابقا - وزير الخارجية حاليا مقابلة فى صحيفة الوحدة العدد ٢٨٩ صنعاء -١٩٩٦/٤/٣م .

- فضل على مثنى : الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية اليمنية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٣٠ ديسمبر ١٩٩٨ م القاهرة .

- كتاب الإحصاء السنوى للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٧ ، صنعاء.

- محمد أحمد الأفندى : تقويم سياسة تخفيض قيمة الريال اليمنى وإمكانية توحيد سعر الصرف - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول لنقابة هيئة التدريس لجامعتى صنعاء وعدن ، صنعاء ١٥- ١٨ نوفمبر ١٩٩٣.

- مجلة الحكمة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، العدد ١٧٠، أبريل ١٩٩٠.

- محمد عابد الجابرى : آفاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان ، ١٩٩٢م.

- وزارة التخطيط والتنمية : تحليل سياسة التجارة الخارجية فى ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى - صنعاء - سبتمر ١٩٩٧ م.